حقــوق الإنســان وبنــاء الدولــة الديمقراطيّــة

علي نافع حمودي

في العاشر من كانون الأول من عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، كرد فعل طبيعي على مجموعة فظيعة من الانتهاكات التي تعرض لها الإنسان في بقاع عديدة من العالم ، لاسيما جرائم الحرب العالمية الثانية وما تركته من آثار كبيرة ليس في أوروبا وحدها بل في عموم العالم وما تسببت به من كوارث جمّة . ونحن في العراق كنا بعيدين جداً عن هذا اليوم العالمي، بل لم نكن نسعى لمعرفة ما تضمنه هذا الإعلان العالمي من مواد واتفاقيات من شأنها أن ترتقي بحالة الإنسان لما هو أفضل ، واليوم وبعد كل هذه السنوات من التغيير الشامل في ميادين الحياة كافة، أصبحنا نعيش في هذا العالم مع بقية البشر الآخرين، نتقاسم معهم واجبات وحقوقاً تتعلق بمصير الإنسان واستمرار بقائه واحترام كيانه، ولا يمكن لأي مجتمع أن يعيش في معزل عن البقية من دون أن يرتبط بعلاقات إنسانية هدفها الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقانوني الذي يوفر من بعد الرخاء والاحترام المتبادل في مجال خدمة الإنسان وحقوقه الأساسية. فالوثائق المختلفة والمتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ وعهدي حقوق الإنسان اللذين تم إقرارهما سنة ١٩٦٦ وعام ١٩٧٦ ، الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبرتوكولات الاختيارية الملحقة بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ما هي إلا دليل على التطور البشري في مجال حقوق الإنسان. ولم يكتف المجتمع الدولي بإقرار اتفاقيات ومبادئ لحقوق الإنسان بل إنه قام بعمل مهم وجبّار بإقراره مبدأ العقاب لمخالفي أو منتهكي حقوق الإنسان، حيث اهتم المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية بالقضاء الجنائي الدولي وذلك بمحاكمة مجرمي الحرب أمام محكمة نورنبيرغ ومحكمة طوكيو، ولكن المجتمع الدولي الحديث لم يكتف بذلك بل رأى أن الأمر يجب أن يتعدى ذلك حيث تم الاهتمام بإنشاء القضاء الجنائي الدولي فتم إنشاء المحاكم الجنائية الدولية لمحاكمة المجرمين في أحداث رواندا وبروندي، كذلك محاكمة المجرمين في الحرب في يوغسلافيا السابقة، وما نشاهده اليوم من محاكمات جنائية تمس مبادئ حقوق الإنسان في العراق وإصدار مذكرات بحق مسؤولين سودانيين وليبيين ، فإذا كانت الاتفاقيات والعهود الدولية تشكل العصب الأساسي في ما يخدم حقوق الإنسان في جميع بقاع الأرض، فإن هذا لا يتأتى إلا مع وجود قواعد قانونية، أي وجود نظام قانوني تشريعي يكفل هذه الحقوق وليس فقط أن تكون هناك تشريعات تنص صراحة على هذه الحقوق وإنما الأهم من ذلك توفر الأدوات الأساسية لتطبيق نصوص القانون في هذا المجال، ومن ثم يجب أن يقترن التشريع الأساسي لحقوق الإنسان بحماية دستورية لا يجوز للسلطة التنفيذية والتشريعية انتهاكها، كما يجب أن تكون هناك سلطة قضائية تتمتع بالانفصال والاستقلالية عن بقية السلطات،وحيث أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي في واقع الأمر أغلى القيم المرتبطة بشخص الإنسان والجماعة فقد كان من المهم والمؤكد أن يكون مكانها الطبيعي في صلب الدساتير، وهذا في واقع الأمر ما درجت أو تعارفت عليه النظم السياسية سواء في الديمقراطيات الغربية او حتى في دول الفكر الجماعي في الدول الشرقية سابقا، ومن هنا نشأ مبدأ أساسي في القانون يسمى مبدأ المشروعية وهو يعني أن تصرفات سائر السلطات الحكومية بما فيها السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية ملزمة بإطار قانوني دستوري محدد لها سلفاً، بحيث لا تسبغ عليها صفة الشرعية إذا خرجت على هذا المبدأ المنصوص عليه في الدستور، ويرتكز المبدأ على إقامة نوع من الترابط بين القواعد القانونية العليا والدنيا، بحيث تدور الأخيرة في فلك الأولى من دون أن يؤثر ذلك على قدرة الجماعة في تغيير بعض النصوص وتطويرها نحو الأفضل. نخلص من ذلك إلى أن الدستور يعتبر هو الفيصل الوحيد لتحديد المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان والحريات الشخصية والعامة وأيضا يحدد القواعد والإجراءات السياسية ويحدد مهام السلطات الثلاث المعروفة (أي السلطة التشريعية والتنفيذية و القضائية)، والدستور يجب عليه أن ينص في أعلى نصوصه على الحفاظ على مبدأ المشروعية. لا يمكننا إذن أن نكتفي فقط بوضع أو سنّ النصوص القانونية أو التشريعات لخدمة حقوق الإنسان من دون أن نهتم بتطوير وتربية وإعداد الإنسان الذي هو الأساس في خدمة حقوق الإنسان التي من أجله وجدت. وخلاصة القول: إن أي مجتمع لا يهتم بتربية أفراده على احترام حقوق الإنسان لن يستطيع بناء دولة ديمقراطية لأنه لا توجد ديمقراطية من دون حقوق إنسان ولا يمكن وجود حقوق إنسان، من دون أن تكون هناك ديمقراطية.

لــن نــفــتــحَ الــبــاب لــلــظــلام

فريدة النّقّاش

قدمت الشابة «لمياء خالد قريطم» وهي قائدة نسائية في جماعة الإخوان المسلمين استقالتها من الجماعة بعد عضوية استمرت ثلاثة وعشرين عاما، وقالت «لمياء» في حيثيات استقالتها إن الجماعة تهمش أدوار النساء، ولا تمثلهن في مؤسساتها بشكل لائق، كما أنها تسيء استغلال مبدأ «السمع والطاعة». ومن جهة أخرى، حاولت إبداعية السلفي «حازم شومان» اقتحام الحفل الفني الذي أقامه طلاب أكاديمية النيل الخاصة بالمنصورة بمناسبة تخرّج الدفعة الثالثة منها، وكان الحفل يضيّف الفنان «هشام عباس» الذي حاول «شومان» منعه من الغناء، ولكن الأساتذة والطلاب حالوا بينه وبين ذلك ورافقوه حتى باب الخروج ليتواصل الحفل كما خطط له الطلاب، ويستمعوا إلى الغناء الذي قال «شومان» إنه حرام. وحين سيطرت حركة طالبان على أفغانستان عام ١٩٩٦ حرمت الموسيقى والفن وأغلقت الإذاعة، ومنعت النساء من العمل والتعليم وفرضت عليهن البرقع الثقيل، الذي تظهر عيونهن منه عبر شبكة معتمة، وتعرضت آلاف النساء لأشد أنواع التنكيل حين دفع بهن شظف العيش والجوع إلى السقوط في أيدي تجار البشر، وأصبحت البلاد سجنا كبيرا لنسائها وفنانيها بل ولشعبها كله. وأسوق هذه الوقائع والحكايات لعلنا جميعا ندرك قبل فوات الأوان أن المتاجرين بالدين، والذين يقدمون خدمات كبيرة للناس يحتاج إليها المعوزون والفقراء ليشتروا أرواحهم وأصواتهم، سوف يقودون البلاد سواء كانوا سلفيين أم إخوان مسلمين إلى نفق مظلم قد يحتاج الخروج منه إلى عقود من الكفاح والتضحيات، وذلك بعد أن يكونوا قد أهدروا حصاد الثورة المجيدة التي راح في سبيلها آلاف الشهداء، والمصابين، وبنى عليها المصريون آمالا كبيرة. وستكون مكافحة الخسائر التي سيلحقها هؤلاء بمسيرة التقدم والحداثة والديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من الثورة المستمرة.. تلك الثورة التي بدأت لتتواصل لا لتتوقف. وإذا كان السلفيون والإخوان المسلمون وكل التيارات السياسية المحافظة ، يستثمرون التخلّف والجهل والأميّة وكلها موروثة من نظام الفساد والاستبداد الذي أهدر حياة البشر وقيمتهم وقيمهم، فإن القوى الديمقراطية بكل توجهاتها من يسارية وليبرالية مطالبة بأن تضع نصب عينيها البرنامج السياسي الاقتصادي الذي ينتشل الملايين من الفقر والأمية والمرض واليأس، باعتباره الطريق الوحيد لتحريرهم من براثن الأفكار المتقنعة بالدين، ومن قبضة القوى التي تتاجر ببؤسهم وتستثمر فضلات الثقافة الهابطة مخلوطة بالشعوذة واستلاب إرادة الإنسان وتهشيم الروح النقدية فيه. يقودنا التحليل الصحيح والمتأني للخطاب الديني - سلفيا كان أول إخوانيا - إلى اكتشاف مجموعة من الحقائق ووضعها أمام الجمهور الواسع بعد تحريرها من القشور الدعائية والمزيفة التي يلفونها فيها، فهم حين يدعون أنهم مع مبدأ المواطنة أي المساواة بين البشر جميعا من مسلمين ومسيحيين ونساء ورجال وأغنياء وفقراء يشنّون حربا ويضعون عليها أقنعة وشعارات «ثورية» ضد وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور التي تدعو إلى أن يكون مبدأ المواطنة ملزما كأساس للجمعية التأسيسية التي ستكتب الدستور، وفي ممارساتهم العملية خاضوا معا - أي الإخوان والسلفيون - معركة «دينية» ضد المسيحيين المصريين حين بنوا دعايتهم في استفتاء مارس الماضي لمساندة التعديلات الدستورية على أن الذين سيصوتون بـ «لا» يفتحون الباب للصليب في إشارة للمسيحيين المصريين الذين سيحكمون مصر. وتلاعبوا بصورة فجّة ومبتذلة بالمشاعر الدينية البسيطة مستفيدين من البؤس والفقر المنتشرين في الريف والأحياء العشوائية حول المدن. وسوف يدور الصراع في هذه المرحلة مجددا حول مشروعين كبيرين، فإما أن تبنى مصر بعد نجاح الثورة في إزاحة رأس النظام دولة مدنية ديمقراطية حديثة لكل مواطنيها، أو أن يقودنا هذا الزحف الظلامي إلى الدولة الدينية التي حصدت الإنسانية من تجاربها المريرة حصادا أكثر مرارة في أفغانستان في ظل طالبان وفي السودان، حيث قسم ادعاء تطبيق الشريعة البلد إلى بلدين، وفي إيران حيث يتقنع المشروع الإمبراطوري لدولة ولاية الفقيه بالدين ويمارس تمييزا فظا ضد النساء وأصحاب الديانات الأخرى والمذاهب غير الشيعية. ودراسة هذه التجارب كلها واستخلاص الدروس منها هو ما سيمكننا من وقف الزحف الأسود على مستقبل البلاد حين نضع هذه القوى في مكانها وحجمها عبر النضال الديمقراطي المتواصل دفاعاً عن أهداف الثورة وطموحات المصريين جميعا.

برنامج للانتقال إلى الديمقراطية

حسين عبد الرازق

منذ أن حدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة نظام انتخابات مجلسي الشعب والشورى في ٢٧ سبتمبر الماضي، كان هناك قلق من كل الأحزاب والقوى السياسية والمتابعين للشأن العام، من انفجار العنف خلال المعركة الانتخابية بصورة غير مسبوقة وبما يؤدي إلى عدم استكمال المسلسل الانتخابي، وبالتالي امتداد الفترة الانتقالية إلى أمد غير معلوم.

ولم تكن هذه المخاوف من فراغ، بل استندت إلى وقائع لا يمكن تجاهلها، فغياب الأمن وتصاعد ظاهرة العنف في مصر نتيجة الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتكرار «الحوادث المؤسفة» نتيجة ذلك، كانا الملمح الأبرز في المشهد السياسي، وما زاد الطين بلة هو استحالة العزل السياسي لقيادات وكوادر الحزب الوطني المنحل طبقا للقوانين القائمة، وبالتالي خوض آلاف منهم انتخابات مجلس الشعب الحالية، وهي بالنسبة لهم ليست مجرد معركة انتخابية، ولكنها معركة حياة أو موت، معركة يأملون من خلال الفوز فيها سرقة ثورة ٢٥ يناير والحفاظ على مصالحهم وثرواتهم وامتيازاتهم غير المشروعة التي حصلوا عليها طوال ٣٥ عاما، وهم مستعدون - لكي يحققوا هذا الفوز- لاستخدام الوسائل والسبل كافة بما في ذلك المال والسلاح الذي انتشر في مصر بصورة غير مسبوقة.

وتأتي أحداث السبت والأحد الماضيين في ميدان التحرير والعنف الأعمى الذي استخدمته الشرطة والشرطة العسكرية ضد المعتصمين وسقوط قتلى وجرحى، لتزيد من مخاوف سيادة العنف في المعركة الانتخابية التي تبدأ بعد خمسة أيام. وقد دفع هذا الواقع المتردي بالبعض للمطالبة بتأجيل الانتخابات، مع ما يعنيه مثل هذا التأجيل من استمرار تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطة الحكم في مصر، وهي دعوة خطيرة بكل المقاييس، فهي من ناحية تتعارض مع الدعوة التي رفعت في ميدان التحرير من قوى وأحزاب سياسية وائتلافات شبابية بضرورة إنهاء الفترة الانتقالية في أبريل القادم (٢٠١٢) وتسليم السلطة لحكومة منتخبة، ومن ناحية أخرى فمثل هذا القرار لا يمكن أن تنفرد باتخاذه جهة واحدة حتى ولو كانت المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

من هنا فالمخرَج هو مبادرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحكومته بالدعوة إلى اجتماع يضم المجلس والحكومة والأحزاب والقوى السياسية الرئيسية وعدداً من منظمات المجتمع المدني الحقوقية وائتلافات الشباب، يناقش الأوضاع الحالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج المطلوب لتحقيق انتقال سلمي من النظام الاستبدادي القائم في مصر منذ ثلاثين عاماً وأكثر، والمستمر حتى الآن رغم إزاحة رئيس الجمهورية السابق وبعض معاونيه، إلى نظام ديمقراطي حقيقي يؤسس لدولة ديمقراطية مدنية حديثة، فمن دون هذا البرنامج وتوافق كل الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية عليه وعدم انفراد السلطة الحاكمة بتحديده، لا يمكن الخروج من المأزق الراهن.

وفي إطار هذا البرنامج يتم تحديد موقع الانتخابات التشريعية، سواء اتفق على أن تتم في موعدها - مع توفير المتطلبات الضرورية لضمان سلامتها وحريتها ونزاهتها - أو أن تؤجل لموعد آخر، مع الأخذ في الاعتبار أن المرحلة الانتقالية ستنتهي أو يجب أن تنتهي قبل منتصف العام القادم ٢٠١٢.

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

المسلسلات

المسلسلات التلفزيونية التي تحفل فيها الفضائيات تتشابه في ما بينها في العديد من الأوجه. فمن اسمها، هي سلسلة من عدة حلقات. يعني سلسلة تاريخية بعضها يستمر لمئات الحلقات. ويقولون إن مسلسلاً أمريكيا تعدى الألف حلقة. في ما كان المسلسل المكسيكي (رهينة الماضي) بطولة الحسناء (كَواده لبي) من أول المسلسلات التي رأتها العائلة العراقية عندما قررت السلطة آنذاك أن تفتح (الصنبور) قليلاً على المشاهد العراقي.

وعلى العموم، فأن المسلسلات العربية تكفينا تلويعاً وهي تأخذ وقت التلفزيون، ووقت عائلاتنا، وأحيانا وقتنا.. ثم جاء الأخوة الأتراك بمسلسلاتهم المدبلجة، والتي تحاول إيصال صورة عن جانب من الشعب التركي، بعضه إرهابي، وبعضه عاشق.

والمسلسلات تتشابه في تعدد حلقاتها، ووحدة السياق الذي يبدأ فيه البطل صغيراً ثم يكبر فيقتل سبعين ألف شرير ثم يفوز بالحبيبة أخيرا.. أو هي تبدأ بالمآسي ثم تنتهي نهايات سعيدة مثل الأفلام الهندية تماماً.. وفيها، تتراكم البطولات الفردية والجماعية، وتتسلط الأضواء على العادات والتقاليد والشهامات والنذالات.. ولم أشاهد إلى الآن مسلسلاً واحداً لا نهاية له..

وما دام لكل عمل درامي رسالة وهدف، فغالباً ما تكون النهايات هي (توقيع) الرسالة وغاية الغايات.

والحياة مثل الدراما، تبدأ بنا، كما بدأت بغيرنا وتنتهي عندما يرث الله تعالى الأرض ومن عليها.. غير إن حياتنا القصيرة للغاية، وحياة منظومتنا الاجتماعية لم تعترض أبدا على تأخر النهايات والخواتيم. ولم نقف بوجه شخص له مسؤولية إنهاء العمل الدرامي وإنضاج النهاية، لنسأله متى ينتهي المسلسل ونحتفي بالأبطال.

وبالأحرى، إن السؤال يجب أن يصدر ممن ولّى هذا الشخص مسؤولية إنهاء الأشياء وإتمامها.. وليس في هذه الكلمات توريات أو (مسامير)، بل نقولها مباشرة كأننا بانتظار (مُخرج العمل):

- متى تنجز يا مسؤول الكهرباء (مثلا) وعدك بالنور. فان لم يكن في حساباتك انجازه، فلتقل، ولينتهي العمل الدرامي في الحلقة السابعة، فلا موجب لانتظار الحلقة (الثالثة عشر) ما دامت النتيجة لن تكون سعيدة.

ولقد فزعت من إجابات أحد المسؤولين أمام البرلمان، الذي طلب انتظار انتهاء مدة العقد ثم نباشر بفرض الغرامات على المقاول الذي لم يُكمل عمله.. وكأن الحكومة دائرة جباية غرامات تنتظر بفارغ الصبر فشل المقاولين لتسلم الغرامات التي تؤهلها لإعداد النهايات.

إن دراما الحياة التي بدأ فصلها الجديد عام ٢٠٠٣، والمدة التي قطعناها إلى الآن، تكفي لانجاز عدد كبير من مسلسلات الوعود التي كانت الحكومة قادرة على انجازها لو وقف الجميع خلف رؤساء الحكومات، بدلاً من الوقوف أمام شاشات التلفاز للتعريض بالحكومة ورؤسائها.. وآخرهم الرئيس الحالي.. فلا الرجل عمل، ولا الوزراء والمسؤولون الذين وقفوا في الساحات الخارجية لقصور كتلهم وأحزابهم أمام الكاميرات وصرحوا ضد الرئيس والحكومة، عملوا.. وليتني أرى رئيس الحكومة كيف يعمل في هذا المناخ العجيب.. مناخ المسلسلات التي لم تنته..

كاريكاتير

■ عادل صبري

حــقــوق الإنــســان وتــرســيــخ المــواطــنــة

حسين علي الحمداني

ونحن في العراق أحوج ما نكون شعباً وحكومة لأن نتبنى مبادئ ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بغية تأسيس مجتمع متسامح قادر على فهم دوره في ديمومة الحياة وصناعة المستقبل بعيدا عن الأطر الضيّقة والتي من شأنها أن تهدر كرامة الإنسان في عالم أصبح الإنسان فيه الهدف والغاية .

كان العالم بحاجة لوثيقة دولية تنظم علاقة الإنسان بالدولة،بما يحفظ حقوقه من الانتهاكات الكبيرة التي كان يتعرض لها سواء بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو الفكر،ورغم أن مجتمعات عديدة قد تمت إبادتها في مرحلة الاستعمار والثورة الصناعية التي تركت آثارا سلبية على الكثير من الدول سواء في آسيا أو إفريقيا وأميركا الشمالية،إلا أن هذا لم يمنع من أن تنادي هذه الشعوب بحقوقها ومحاولة إبرازها كشعوب مظلومة ، تنتهك حقوقها يوميا .

ومن السياقات التاريخية نجد أن بلداناً عدة نظمت لوائح لحقوق الإنسان مثل قانون الحقوق الانكليزي، ووثيقة الحقوق الأميركية،وإعلان حقوق الإنسان والمواطنة في فرنسا، إلا أن هذه اللوائح والنظم وإن كانت تكفل حقوق مواطنيها ضمن حدود الدولة وتنظم العلاقات في ما بينهم، إلا أنها لا تعاقبهم إذا ما ارتكبوا جرائم ضد الآخرين، خاصة أن صدور هذه القوانين والأنظمة لم يردع الجيوش الانكليزية والفرنسية من ارتكاب عدد كبير جدا من الانتهاكات في الدول التي خضعت لنفوذها في حملاتها العسكرية وتنافسها في السيطرة على العالم، بحثاً عن المواد الأولية لصناعتها والأيدي العاملة الرخيصة والمجانية بما في ذلك حملات الرق التي سادت القرون الماضية ومثلت أكبر انتهاكا لحقوق الإنسان في العالم ، وما يمكن أن نلمسه اليوم من محاولة الكثير من الدول ذات النزعة الاستعمارية إسباغ صفات الحصانة لجنودها في الدول الأخرى لتجنيبهم وإياها المحاسبة عن جرائم يرتكبونها خارج أراضي بلدانهم بحق شعوب أخرى .

ولم تكن جرائم المستعمرين ولا فظائع الحرب العالمية الأولى كافية لصياغة وبلورة مفاهيم جديدة لحقوق الإنسان، إلا أننا وجدنا وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكنتيجة لجرائم النازية الفظيعة في أوروبا بالتحديد ، هذه الجرائم دفعت آراء المجتمع الدولي للتوافق والبحث عن حقوق انتهكت ويجب إصدار وثيقة عالمية من شأنها صيانة هذه الحقوق ، خاصة أن ميثاق الأمم المتحدة الذي تشكل على أنقاض عصبة الأمم ، لم تحدد فيه حقوق الإنسان بالشكل الكافي ولم تكن ملزمة للدول المنظمة لهذه المنظمة ، لذا كان البعض يبحث عن صياغات جديدة ولوائح أكثر شمولية وتأصيلا والتزاما . لذا فإننا نطالع في تاريخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن الأمم المتحدة شكلت لجنة مكونة من ١٨ عضواً يمثلون شتى الخلفيات السياسية والثقافية والدينية. وقامت إليانور روزفلت، أرملة الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت برئاسة لجنة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واشترك معها رينيه كاسين من فرنسا، الذي وضع المشروع الأولي للإعلان، ومقرر اللجنة شارل مالك من لبنان، ونائب رئيسة اللجنة بونغ شونغ شانغ من الصين، وجون همفري من كندا، الذي أعد مخطط الإعلان. ومع هذا، فإنه كان ثمة تسليم بأن السيدة روزفلت كانت بمثابة القوة الدافعة وراء وضع الإعلان ، ولقد اجتمعت اللجنة للمرة الأولى في عام ١٩٤٧.وصدقت الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ على الإعلان بموافقة ٤٨ صوتا، وامتناع ٨ عن التصويت، هي جميع دول الكتلة السوفيتية، وجنوب إفريقيا والعربية السعودية.

ومثل صدور هذا الإعلان يعد نقطة تحول كبيرة في مسارات مبادئ حقوق الإنسان، ولكن هل يكفي صدور هذا الإعلان ومرور ٦٣ سنة عليه، بأن يحفظ للإنسان حقوقه وكرامته ؟ وهل يمكن أن تنتهي الانتهاكات التي يتعرض لها البشر سواء من بعضهم البعض أو من قبل الأنظمة والحكومات ؟ ولكي نجيب على هذه التساؤلات علينا أن نؤكد أن الشعوب ما زالت تعاني انتهاكات كبيرة ومؤثرة وفي مقدمتها تداعيات الأزمات الاقتصادية وتقليص فرص العمل، وما يترتب على هذا من تأثيرات اجتماعية وتربوية كبيرة جدا ولعل عالمنا العربي يعاني الكثير من هذه الخروقات التي كانت السبب الرئيس لبزوغ الربيع العربي عبر ثورات شعبية عارمة أسقطت الكثير من الدكتاتوريات ممهدة الطريق لبناء دول جديدة تحترم حقوق الإنسان وترعاها أو على أقل تقدير لا تنهك كرامة الإنسان العربي الذي كُتب عليه أن يُولد في سجن أو معتقل ويموت فيه!

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتضمن ديباجة و٣٠ مادة، من يطالعه سيجد أن هذا الإعلان هو رسالة للتسامح وقبول الآخر والشراكة العالمية من أجل التنمية والبناء ، بناء الإنسان لكي يؤدي رسالته الحقيقية في الحياة بغض النظر عن الجنس والقومية والديانة واللون، ومنح الفرص المتكافئة للجميع من أجل التنمية أولاً ، والاستقرار والسلم الأهلي ثانياً ، والتعايش مابين الجميع وفق مبادئ المواطنة بعيداً عن التمايز.